

شرح جمع الجوامع للشيخ حسن بخاري الدرس 15 - الاستدلال

(1) - في 8341-5-3 هـ

حسن بخاري

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه. والصلوة والسلام على عبد الله ورسوله نبينا محمد وعليه وصحبه اجمعين. أما بعد فهذا هو المجلس الحادي والخمسون بعون الله تعالى وفضله وتوفيقه. في - 00:00:00

سلسلة مجالس شرح متن جمع الجوامع للامام تاج الدين بن السبكي رحمة الله عليه. وهذا المجلس يأتي بعد فراغنا من من الكتاب الرابع في القياس وما يتعلقه به لشرع في هذا المجلس بعون الله في الكتاب الخامس وهو ما عنون له المصنف - 00:00:20 الله تعالى بقوله في الاستدلال. هذا الكتاب الخامس ايها الاخوة الكرام هو شروع في الدليل المختلف فيها. بعد ان فرغ المصنف رحمة الله من الدليل المتفق عليها الكتاب والسنة والاجماع والقياس. هذا شروع في الدليل - 00:00:40

مختلف فيها وعدد من الاصوليين يجمع الدليل المختلفة فيها في كتاب او باب ويسميه بالاستدلال كما صنع المصنف رحمة الله هنا وكما صنع الامدي وقال رحمة الله وما سماه بعضهم الاستدلال - 00:01:00

وجعله بباب خامساً فحاصله يرجع إلى التمسك بمعقول النص او الاجماع. يقول الامدي ان الدليل المختلف فيها حاصلها ومردتها إلى الاربعة المتفق عليها. إلى النص والنص كتاب او سنة. والى الاجماع - 00:01:20

ومعقول النص المراد به القياس. قال رحمة الله وما سماه بعضهم الاستدلال وجعله بباب خامساً فحاصله يرجع إلى التمسك بمعقول النص او الاجماع. معقول النص هو القياس. وإنما سموه معقول النص لانه - 00:01:40

او يعقل من النص لما تدرك العلة والمعنى ثم يلحق الفرع بالاصل بناء على هذا الجامع كان هذا مما يعقل من نص يقول الامدي وكذا شرع من قبلنا وقول الصحابي ونحو ذلك. فراجعة إلى الاربعة اي - 00:02:00

الكتاب والسنة والاجماع والقياس. يقول والا فلا دخل للرأي في اثبات الاحكام الشرعية يقول اتظن ان غير الدليل الاربعة يمكن ان يكون دليلاً تستنبط منه الاحكام من غير عوده إلى الكتاب او السنة او الاجماع - 00:02:20

او القياس عندئذ سيكون تشريعاً للحكم بالهوى والرأي. فإذا كان كذلك فقد خرجننا عن باب استدلال الشريعة يقول والا لا دخل للرأي في اثبات الاحكام الشرعية وإنما افردوه بباب لكونه جارياً في تلك الابواب كلها. والمقصود - 00:02:40

ان قوله في الاستدلال هو ما عنون له باول سطر لما قال وهو دليل لست بنص ولا اجماع ولا قياس. نعم بسم الله والصلوة والسلام على رسول الله. وعلى آله وصحبه ومن والاه - 00:03:00

اللهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والسامعين. قال الامام السبكي رحمة الله تعالى الكتاب الخامس في الاستدلال وهو دليل ليس بنص ولا اجماع ولا قياس. نعم. هل يستدل في اللغة مأخذ ما؟ الاستدلال هو طلب الدليل. يقال استدل بمعنى طلب الدليل او اتي - 00:03:20

به. الاستدلال طلب الدليل. اصطلاحاً اقامة الدليل. اي دليل كان يسمى استدلالاً. اما نقول ذكر الفقيه حكم كذا في المسألة واستدل له بقول الله كذا وب الحديث كذا وتقول نستدل في المسألة بالاجماع ويستدلون بالقياس اذا - 00:03:50 الاستدلال هو استعمال الدليل اي دليل كان. لكن هذا اصطلاح عام. وهنا لما قال الكتاب الخامس في الاستدلال يريد به اصطلاحاً اخص من الاول فما هو؟ اقامة الدليل ها حال كونه ليس نصا - 00:04:10

ولا اجماعا ولا قياسا. فيكون هذا اصطلاح اخص من الاصطلاح اللغوي المأخوذ من الفعل استدل قال رحمة الله وهو دليل ليس بنص ولا اجماع ولا قياس. فما يدخل الفقهاء دليلا - 00:04:30

تبني عليه الاحكام الشرعية ما لم يكن نصا ولا اجماعا ولا قياسا. نعم يدخل الاقترانى والاستثنائى وقياس العكس. قال فيدخل الاقترانى والاستثنائى وقياس العكس قال فيدخل في الاستدلال القياس المنطقى. القياس المنطقى له صور اشهرها هاتان الصورتان القياس - 00:04:50

والقياس الاستثنائى. القياس المنطقى يختلف عن القياس الشرعى الذى مر معنا في كتاب القياس وحتى تتضح الصورة اكثرا. القياس الشرعى يتربك من اربعة اركان كما مر بكم. من اصل وحكم - 00:05:20

وعلة يعدى بها ذاك الحكم من ذاك الاصل الى الفرع. فاصل وفرع وحكم وعلة. هذا القياس الشرعى القياس المنطقى يختلف. ويتشابه مع القياس الشرعى في شيء ما. حتى تفهم ذكر هنا صورتان - 00:05:40

ذكر سورتين من سور القياس وهو القياس الاقترانى والقياس الاستثنائى. القياس المنطقى يا احبة هي عبارة عن جمل الفوا من قضايا من مقدمات تجمع فيما بينها حتى تؤدي الى نتائج. فاذا سلمت المقدمات سلمت النتيجة - 00:06:00

وقبلت القياس الاقترانى هو ان تذكر ان جملة فيها مقدمة صغرى ثم اما المقدمة الثانية تكون كبرى فالنتيجة تتربك من شطر المقدمة الاولى مع شطر المقدمة الثانية. ومثل هذا في المثال - 00:06:20

بدهى الواضح جدا لما يقولون في المقدمات التي يذكرون فيها تركيب المثال بالقياس المنطقى تقول النبي مسکر وكل مسکر حرام فالنبي حرام. المقدمة الاولى الصغرى قولك النبي مسکر انت حكمت على شراب اسمه النبي وصفته بالاسكار. المقدمة الثانية كبرى كل مسکر حرام. ويطلق - 00:06:40

عليها كبرى لانها عامة. كل مسکر حرام. فاذا كان كل مسکر حرام والنبي احده انواع المسکرات اذا حكم العموم كل مسکر حرام النتيجة اذا النبي حرام لاحظ معى ان النتيجة اخذت مقدمة - 00:07:10

جزءها الاول وأخذت جزء المقدمة الثاني فرکبت منه النتيجة. النبي مسکر وكل مسکر حرام. خذ الجملة الاولى من المقدمة النبي وخذ الجملة الثانية من المقدمة الثانية حرام هي النتيجة التي تتربك من هاتين المقدمتين وهذا مثال يعني ان صح - 00:07:30 تبسمى ساذج وسطحي جدا لتقريب الصورة حتى تفهم كيف يتربك هذا القياس المنطقى القياس الاستثنائى يختلف عنه. وسمى القياس استثنائيا لانه يشتمل على حرف الاستثناء في تركيبه مقدماته وهو لكن فانه يستخدم في تركيب صياغة القياس الاستثنائى حتى يصح. لأن تقول - 00:07:50

ان كان هذا انسانا فهو حيوان يعني كائن حي. لكنه ليس بحيوان فينتج انه ليس بانسان. انت مقدمة شرطية ثم تبني عليها مقدمة ثانية استثنائية باستخدام لكن فتكون النتيجة مأخوذة من المقدمتين. ان كان هذا انسانا فهو حيوان. لكنه ليس بحيوان يعني ليس كائنا حيا لا يتحرك. اذا هو - 00:08:18

ليس بانسان. مثال اخر في الشرعيات ان تقول الضب اما حرام او حلال. لكنه حلال لانه اكل على مائدة النبي صلى الله عليه وسلم فاذا هو ليس بحرام. انت افترضت تقول اما حلال او حرام ثم استدلت بالحديث الذي فيه اكله على مائدة - 00:08:48

النبي عليه الصلاة والسلام على حله. فاذا ثبت حله نتج انه ليس بحرام فنفيت المقدمة لما قلت الضب اما حرام او حلال وقس على ذلك. فالمقصود ان كانت النتيجة وها يسمونه باللازم. ان كان اللازم وهو النتيجة او نقليتها مذكور - 00:09:08

في مقدمات القياس بالفعل فهو قياس استثنائي. والا كان قياسا اقتريانيا اذا تكون من ما غرظنا من هذا؟ غرظنا انه متى استخدم في الاحكام الشرعية قياس مركب بالطريقة المنطقية سواء كان عن طريق الاقتران او عن طريق الاستثناء فهو من جملة انواع الاستدلال. سؤال اليك قياسا - 00:09:28

فلما جعله هنا ولم يجعله في باب القياس لانه ليس قياسا شرعيا. القياس الشرعى جعله في الادلة المتفق عليها. وجعل هذا النوع من القياس وهو القياس المنطقى استثنائيا كان او اقتريانيا جعله من جملة انواع الاستدلال مما لا يدخل في الاستدلال بنص ولا اجماع ولا

صورتان الصورة الثالثة قياس العكس اثبات عكس حكم الشيء لمثله لتعاكسهما في العلة. وهذا قد مر معنا في كتاب القياس. لما سئل النبي عليه الصلاة والسلام اياتي احدنا شهونه ويكون له فيها اجر؟ قال ارأيتم لو وضعها في حرام اكان عليه وزر -

00:10:22

اعطاهم قياسا يريد ان يصل الى عكس النتيجة. فكذلك اذا وضعها في الحال كان له اجر. ماذا حصل في قياس العكس؟ اثبتنا عكس حكم الشيء لمثله لتعاكسهما في العلة فلما وضعها في الحرام كان مأزورا فاذا قياس العكس يقتضي انه اذا وضعها في الحال كان مأجورا من قياس العكس - 00:10:46

في القرآن في الاستدلال في اقامة الحجج والبراهين. ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا المطلوب اثباته بالالية ما هو اثبات اثبات عصمة القرآن من التحريف. فاستدل له بماذا - 00:11:12

بانتفاء ضده ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اكمل في الدليل ماذا ستقول لكننا لما لم نجد فيه اختلافا دل على انه من عند الله. هذا قياس عكسي يستخدمه القرآن - 00:11:33

في اثبات الحجج. اذا هذا يدلك على انه في مقام الاستدلال واقامة الحجج تسلك مسالك. ليست بنص ولا قياس ولا ماء ودرج في هذا النوع ولهاذا قالوا فيدخل الاقتراني والاستثنائي وقياس العكس. نعم - 00:11:53

وقولنا الدليل يقتضي الا يكون كذا. خوف في كذا بمعنى مفقود في صورة النزاع. فتبقى على الاصل. طيب هذا من امثلة انواع الاستدلال وسيسرد الان جملة مما يستخدمه الفقهاء في الاستدلال على الاحكام وتلاحظ ليست نصا ولا اجماعا ولا قياسا. ماذا تسميه؟ ليس نوعا خاصا - 00:12:12

من الدليل انتبهوا معي. كل ما سيأتي في الكتاب الخامس هي ادلة يستعملها الفقهاء لاثبات الاحكام الشرعية لكن الذي يجمع بينها انها ليست نصا ولا قياسا ولا اجماعا. بعضها يصلح ان يكون نوعا من الادلة قائمة - 00:12:45

بذاهه كما سيأتي شرع من قبلنا. قول الصحابي الاستحسان وبعضاها ليس نوعا ليس جنسا في الدليل. لكنه اسلوب ان شئت فقل منهج طريقة يستخدمها بعض الفقهاء لتقرير الاحكام وبنائها. ضرب بها امثلة هنا بالقياس الاستثنائي - 00:13:06

اي والقياس الاقتراني وقياس العكس لا يصلح ان اتي الى جنس دليل فاقول القياس غير الشرعي. لا تزكوه هكذا فقالوا يدخل في جملة الاستدلال كذلك هذه الطريقة هذا الاسلوب هذه الجملة الدليل يقتضي الا يكون كذا لكنه خوف في هذه الصورة - 00:13:26
المفقود فنبحث على الاصل. يعني ان تذكر مثلا ايضا من الامثلة الواضحات ان تقول اصل منع التفاضل في التمر في بيعه. وانه لا يجوز الا متماثلا. فاذا انتفى التماثل او - 00:13:46

جهلت تماثل فانه مفض الى التحرير والعلة فيه عدم العلم بالتماثل فانه مفض الى الواقع في ذريعة الربا وهو وحكمه التحرير فان تقول الاصل منع التفاضل في التمر لكنه رخص في العرايا فيبقى ما عداه - 00:14:06

على التحرير. فلو جئنا الى سورة من صور التعامل مع اصناف الربويات فيها شيء من التفاضل. او عدم العلم بالتماثل فنبقيه على الاصل ويكون الاستدلال بهذه الطريقة الدليل يقتضي الا يكون كذا. الدليل يقتضي الا يصح هذا البيع - 00:14:28
لكنه خوف في كذا فتأتي الى صورة مستثنية غير صورة النزاع. يعني لو جاءنا انسان فعرض لنا صورة عقد في بيع التمر بتامر. واتى لنا بصورة ليست بيعة رأية. لكنها ايضا ليس فيها تماثل - 00:14:48

في يريد ان يثبت شرعيته فسنقول كال التالي الاصل في بيع التمر بتامر منعه الا متماثلا. ورخص في بيع العرايا فيبقى ما عداه على الاصل ومنه سورة النزاع التي تختلف فيها يمثل له بقول الشافعي رحمة الله في مسألة النكاح بولي او النكاح بلاولي. وهي المسألة المشهورة في الخلاف بين الحنفية والجمهور. طبعا - 00:15:08

بغض النظر عما تستدل بالكتاب والسنّة ولا نكاح الا بقوله انت تستخدم الان طريقة اخرى في الاستدلال ت يريد ان تعزز بها الحكم او تثبتهم فيعزل الشافعي رحمة الله ان يقول الدليل يقتضي امتناع تزويج المرأة مطلقا. لما يشتمل على معنى اذلالها -

وغيره التي تأباه الانسانية حفاظا على الشرف وحفظا على الكرامة والعزّة. خوف هذا الدليل خوف هذا الاصل في تزويج المرأة بالولي وجاءت الشريعة ببابحة ذلك بل وتشريعه ونديه والبحث عليه. فيبقى ما عداه على الاصل وهو الممنوع ومنه - 00:15:54 النكاح بلا ولی فكأنك تقول الاصل فيه الممنوع. ولما اذن فيه الشرع اذن في صورة هي صورة الولي المشترط في النكاح ما عداه من الصور تزويجها بنفسها تزويج المرأة ونحو ذلك يبقى على الاصل وهو الممنوع. فاذا هذه الطريقة تسمى نوعا من انواع -

الاستدلال قال له في المصنف وقولنا الدليل يقتضي الا يكون كذا. خوف في كذا بمعنى مفقود في صورة النزاع فتبقى اي هذه الصورة محل النزاع على الاصل وهو الممنوع. نعم. وكذا انتفاء الحكم بانتفاء - 00:16:38 نعم كقولنا الحكم يستدعي دليلا. والا لزم تكليف الغافل. ولا دليل بالصبر او الاصل. وكذا قولهم وجد المقتضي. المقتضي وكذا قولهم وجد المقتضي او المانع او فقد الشرط خلافا للاكثر. طيب هذا نوع رابع من انواع الاستدلال. انتفاء الحكم لانتفاء - 00:16:58 مدركه وان شئت فتقول الاستدلال بعدم الدليل انتفاء الحكم لانتفاء مدركه ما المدرك اسمه مفعول من ادرك يدرك فهو مدرك. المدرك هو الدليل وانما سمي مدركا لانه منه تدرك الاحكام. ومنه يدرك المجتهد الحكم - 00:17:30

فالدليل هو مدرك الحكم. يقول وكذا اي يعني وكذا من الاستدلال. قولهم قول الفقهاء انتفاء حكم الانتفاء مدركه. انتبه. هذا دليل لاثبات الاحكام او لنفيها. ممتاز. اذا لا يستدل على - 00:17:58

اثبات الحكم بانتفاء الدليل بل العكس كيف؟ يستدل على انتفاء الحكم بانتفاء الدليل او بعده. اذا قولهم انتفاء الحكم لانتفاء مدركه طيب هل هذا دليل عدم الدليل هل هو دليل - 00:18:18

طيب الاصل في اثبات الاحكام الاستدلال بدليل. فاذا جاء من ينفي حكما واستند في دعواه على نفي الحكم استند الى انتفاء الدليل او عدم الدليل. هذا الذي يواجه فيه عادة بالجملة الاصولية المشهورة عدم الدليل او عدم العلم - 00:18:42 بالدليل ليس علما بالعدم. عدم علمك بالدليل ليس علما بعدم الدليل. فرق بين عدم العلم والعلم بالعدم. صورتنا ما هي؟ هل هي علم بالعدم او عدم علم؟ اذا المجتهد المجتهد - 00:19:02

يبدي او يزعم عدم علمه بالدليل. السؤال عدم علمه بالدليل هل هو مساو للعلم يعني القطع واليقين بعدم الدليل هذا احد الاعتراضات. قال المصنف في الاخير ماذا؟ خلافا للاكثرین. اذا - 00:19:22

يشير الى ان اكثرا من اصحاب الاصوليين لا يرتضى هذا الاسلوب في الاستدلال لم؟ لأن الاصل في الاستدلال اقامة الدليل وليس الاخبار بعدم الدليل. فصرح فقال خلافا للاكثرین يقولون هذه ليس دليلا هذا دعوة دليل. لانه انما يحتاج الى الدليل اذا اقامه او - 00:19:42 الدليل باقامته فيقولون هذا بمثابة قوله وجد الدليل فيوجد الحكم. يعني هو الان ماذا يقول؟ يقول عدم الدليل ها؟ فيعدم الحكم او العكس يقول عدم الحكم لعدم الدليل. هذا مساو لقول الاخر يوجد الدليل في يوجد الحكم. هل هذا كافي؟ او - 00:20:07

طالبه بالدليل الذي يدعي وجوده فتطالبه بالدليل. فاذا يقول هذا ليس دليلا. الدليل ما استلزم الحكم. وفي انتفاء الدليل ما اثبت انتفاء الحكم كذلك وليس مجرد فقدان الدليل. لكن اختيار المصنف كما ترى اعتبار هذا دليلا وهو مسلك لبعض - 00:20:30 الاصوليين. عد الى جملته. يقول رحمة الله وكذا. يعني قولهم من الاستدلال انتفاء الحكم انتفاء مدركه كقوله الحكم يستدعي دليلا والا لزم تكليف الغافل. يقول ان لم تقرر هذا سيلزم منه تكليف الغافل - 00:20:50

الحكم يستدعي دليلا اين الدليل الدليل معدوم فاذا عدم الدليل عدم الحكم سيرتب على ذلك نتيجة. قال رحمة الله كيف يستطيع الفقيه اثبات عدم الدليل قال ولا دليل بالصبر او الاصل. سيسخدم المجتهد طريقتين لاثبات عدم الدليل. اولا هما الصبر والثاني -

هي استصحاب الاصل ما الصبر الصبر هو الحصر بمعنى ان يقول المجتهد كال التالي الدليل اما نص او اجماع او قياس وقد صبرت فلم اجد شيء فلما يستخدموا الصبر يريد ان يثبت عدم الدليل. فاذا اثبت عدم الدليل استخدمه - 00:21:37

دليلًا لعدم الحكم اذا ثبت عدم الدليل استخدمه دليلاً واستدل به على عدم الحكم. هذه الطريقة بالصبر قال رحمة الله ولا دليل بالصبر. الطريقة الثانية او الاصل. يعني يستخدم الاصل فيقول كالتالي ليس نص ولا اجماع ولا قياس موجود - 00:22:02 والاصل عدم الاصل عدم الدليل لانه لو كان موجوداً لوقفنا عليه فلما لم اجده فالاصل عدم الدليل وانا استصحب الاصل ببقاء ما كان على ما كان اذا لا يوجد دليل. اذا هو يعلمك طريقتي لاثم - 00:22:22 عدم الدليل اولاًهما بالصبر والثانية بالاصل. قال رحمة الله ولا دليل بالصبر او الاصل. قال وكذا قولهم هذا ملتحق بالذى قبله ويصلح ان يكون صورة مستقلة اخرى في الاستدلال. وجد المقتضي ما المقتضي؟ السبب - 00:22:41 طيب اذا وجد السبب؟ يوجد المسبب. او المانع. طيب اذا وجد المانع ينتفي الحكم او فقد الشرط فاذا فقد الشرط ايضاً ينتفي الحكم ولا يوجد. هذه الطريقة قال فيها المصنف ايضاً خلافاً للاكثر - 00:23:00 هذه طريقة اخرى في الاستدلال انه يقول وجد المقتضي في يوجد الحكم او وجد المانع فينتفي الحكم السؤال هل هذا دليل؟ هل وجود السبب دليل للحكم؟ هل وجود المانع دليل على انتفاء الحكم؟ قال خلافاً للاكثر - 00:23:17 لا يرضي استعمال هذا دليلاً. وهو اختيار الامد وابن الحاجب ايضاً. استدلال ان ثبتت هذه بطريقة اخرى يستدلون به اذا كان السبب او او المانع او الشرط ان كان السبب او الشرطة والمانع لم يثبت باجماع او نص او قياس. فاذا اتضح ان السبب او الشرط او المانع ثابت واحد هذه - 00:23:37

ثلاثة نقصنا واجماع او قياس لم يعد استدالاً بهذه الطريقة بل هو استدلال بنص او باجماع او قياس. نعم الاستقراء مسألة مسألة الاستقراء بالجزئي على الكل ان كان تاماً اي بالكل الا صورة النزاع فقطعي عند الاكثر. او ناقصاً اي باكثر الجزئيات - 00:24:05 فظني ويسمى الحق الفرد بالغلب. الاستقراء. تصفح الجزئيات للوصول بحكمها الى حكم الكلي او يقولون الاستدلال بثبوت الحكم فيالجزئي على ثبوته في الكلي. الاستقراء هو الاستدلال بثبوت الحكم فيالجزئي على ثبوته في الكلي - 00:24:33 يعني هو يريد اثبات الحكم للجزء او للكل لو يريد اثبات الحكم للكل فكيف يخرج بهذه النتيجة بتصفح الجزئيات يستقرأ جزئيات المسائل ووحداتها. فاذا استقرأها ووجدها متسقة على نسق واحد. يستنتج حكماً - 00:24:59 كلياً مثال يقول الشريعة جاءت في العبادات بظهورها وصلاته وصيام وكذا فيما يحقق مصالح العباد ووجدها في المعاملات كذلك في البيع وفروعه والنكاح ومسائله. ثم وجدها في الجنائيات كذلك. تصفح جزئيات الشريعة - 00:25:18 يعني تتبعها. فتتضح له حكم كلي وهو ان الشريعة انما جاءت بتحقيق مصالح العباد تحقيق هذا المعنى الكلي هذا الحكم الكلي من اين جاء لاحظ ما جاء به من دليل واثنين وثلاثين واربعة وخمسة جاء بي بتصفح الجزئيات هذا مثال للاستقراء التام - 00:25:38 الاستقراء التام كما قال هنا الاستقراءالجزئي على الكلي ان كان تاماً اي بالكل. فاذا جاء فاستقرأ السور كلياً وقطع به فهذا استقراء تام وهو استقراء قطعي. قطعي يعني مقبول تماماً لا ينزع فيه ولا ينبغي ان يكون كذلك - 00:26:05 قال والا فجزئي.الجزئي الا يكون الاستقراء تاماً بل ناقصاً. كيف يعني ناقص يعني لا تتطبقوا احكام التتبع على جميع الافراد بل على الغلب فاذا ثبت حكم الغلب وجئت لمحل النزاع فاردت الحق بالغلب فنازعك منازع فقال لكن توجد صورة كذا وكذا مخالفة - 00:26:24

فيكون استقراءك هنا استقراء ناقصاً. قال ويسمى الحق الفرد بالغلب وليس بالكل الحق الفرد بالكل في الاستقراء التام وهو استقراء قطعي. والحق الفرد بالغلب في الاستقراء الناقص وهو استقراء ظني كما قال او هو يعني الالحق فيه ظني لانه باكثر جزئيات. مثال الظن يعني يقول في - 00:26:48 في في امثاله ايضاً الواضحة البسيطة كل حيوان يحرك فكه للأسفل عند المطبع. تجد هذا في الانسان وفي الفرس وفي بعيد بخلاف التمساح فانه يحرك فكه الاعلى هذا الاستقراء ناقص لوجود صورة مخالفة - 00:27:18 قد تجد صورتين وثلاثة هي اقل مما اضطرد من الجزئيات التي تبعث في هذا الاستقراء فيسمى استقراء ناقصاً وليس استقراء كاملاً. قال رحمة الله الاستقراء بالجزئي عن الكلي. ان كان تاماً اي بالكل الا صورة النزاع فقطعي عند الاكثر - 00:27:38

او ناقصا اي باكثر جزئيات فظني ويسمى الحق الفردي بالغلب. هذه هي مشايخ طريقة في الاستدلال وهي كما ترى ليست بنص ولا باجماع ولا بقياس. وهذا يستخدمه الفقهاء في العقود كثيرا. يأتون مثلا الى صورة منصور البيع. فلما - 00:27:58 - تدلون على عدم صحة بيع المجهول على عدم صحة المفقود على عدم كذا او بالعكس على صحة صورة من صور العقود لطرده في اخواتها المتشابهات معها. فيعمدون الى هذه الطريقة في الاستقراء لكنه يتفاوت بين تام وناقص فتكون قوته او ضعفه بناء -

00:28:18

على هذين النوعين. طيب الان سؤال عرفت القياس المنطقي وعرفت القياس الاصولي وعرفت الاستقراء. فما وجه الشبه والفرق بين الثلاثة ما الفرق بين القياس المنطقي والاصولي ليس من حيث الصورة والشكل هذا تتبع في الاستقراء وهذه مقدمات ونتيجة وذاك اصل وفرع وحكم وعلة انا ما اسأل عن هذا - 00:28:38

اسأله عن حقيقته وغرضه الذي يهدف اليه. ما الفرق بين القياس المنطقي والاصولي؟ نبدأ بالاصول الى انه واضح اصولي انت تستدل بحكم ماذا؟ على ماذا تستدل بحكم جزئي على جزء ممتاز لان هذا اصل وفرع. فما في كليات في القياس الاصولي. استدلال بثبوت الحكم في جزئي لاثباته في جزئي اخر - 00:29:03

اذا لما ثبت الحكم في جزئي اثبتهما في جزئي اخر لجامع بينهما وهو العلم. اذا تقول هكذا استدلال بثبوت الحكم في جزئي اخر. يعني من اجل انه ثبت في جزئي اثبتهما في جزئي اخر. طيب - 00:29:32

القياس المنطقي استدلال بثبوت الحكم في الكل لاثباته في الجزئي استدلال باثباتات الحكم في الكل لاثباته في الجزء. اما قلنا مثلا النبيذ مسكر وكل مسكر حرام؟ اذا فالنبيذ حرام. انا اصل من - 00:29:52

كليات الى جزئي في القياس المنطقي تنطلق من كلي تزيد الوصول الى جزئي. وفي القياس الاصولي تنطلق من جزء الى جزئي. طيب وفي الاستقراء عكس القياس المنطقي تماما. تنطلق من الجزئي الى الكل. اذا هو استدلال بثبوت الحكم - 00:30:10

في استقراء استدالء بثبوت الحكم في الجزئي لاثباته في الكلي عكس المنطق تماما. ممتاز. هذا التفريق يوضح لك ماهية هذه الانواع في الاستدلالات بمعنى اخر متى يعمد الفقيه لاستخدام الاستقراء؟ ومتى يستخدم القياس المنطقي ومتى يستخدم القياس الاصول -

00:30:34

نعم مسألة قال علماؤنا استصحاب العدم الاصلي والعموم او النص الى ورود المغير. وما دل الشرع على ثبوت لوجود سببه حجة مطلقة. طيب هذا دليل الاستصحاب المعروف بهذا الاسم. وهنا جعله ايضا ضمن هذا - 00:30:56

كتاب في الاستدلال الاستصحاب استفعال من الصحبة يعني طلب صحبة طلب صحبتى ما ثبتت حجته. فهو استدلال بهذه الطريقة. طلب صحبة الدليل سواء كان هذا الدليل اصليا او عموما او نصا حتى يرد المغير. ما الذي يغير العدم الاصلي - 00:31:23

ورود الدليل بتشريع حكم جديد ممتاز. ما الذي يغير العموم؟ تخصيص ممتاز. ما الذي يغير النص نسخ جميل فما لم يرد ناسخ للنص ولا مخصوص للعموم ولا تشريع جديد بقينا - 00:31:51

على الاصل فماذا فعلنا؟ استصحابنا العدم الاصلي او العموم السابق او النص المحكم هذه الثلاثة يا مشايخ لا خلاف فيها يعني لا احد من الفقهاء يختلف انه اذا لم يوجد دليل على تشريع حكم فالاصل العدم. ما يختلف احد بعدم وجوب صلاة - 00:32:12

سادسة ولا بعدم وجوب صيام غير رمضان. ما الدليل في مثل هذه الاشياء؟ استصحاب العدم. وكذا استصحاب العموم. الجميع يقولون يبقى العموم على عمومه حتى يرد ما يخصه. ويبقى النص على احكامه ما لم يرد. ما ينسخه. هذا لا خلاف فيه. عبارة -

00:32:36

في البداية قال علماؤنا توهם ان المسألة لمذهب الشافعية دون غيرهم والصواب ان الثلاثة هذه ليست خاصة بالشافعية تدري متى تصلح؟ قال علماؤنا للصورة الرابعة وما دل الشرع على ثبوته لوجود سببه. حجة مطلقة. هذا الذي فيه الخلاف - 00:32:56

استصحاب ما دل الشرع على ثبوته لوجود سببه هذا الاستصحاب الذي سيأتي تعريفه في اخر المسألة لما قال فعرف ان الاستصحاب ثبوت امر في الثاني لثبوته في الاولين لفقدان ما يصلح للتغيير. الاستصحاب هو عبارة عن الاستدلال على ثبوت حكم في الزمن -

من الثاني بناء على ثبوته في الزمن الاول كما قال لفقدان ما يصلح للتغيير دعك الان من استصحاب العموم واستصحاب النص
00:33:48

ما دل الشرع على ثبوته لوجود سببه. هنا ستقول فيها قول المصنف قال علماونا حجة مطلقة اذا سرتب المسألة كالتالي كل الفقهاء
00:34:06

والمبقاء على البراءة الاصلية او العدم الاصلية او النفي الاصلية. هذا محل اتفاق. الثاني استصحاب العموم. ثبت عندنا العموم. فما الم
نف على مخصوص له فالاصل جريان العموم واستصحابه والثالث استصحاب النص يعني هل هو محكم ام منسوخ؟ فما لم يرد ناسخ
واما لم يثبت فالاصل بقاء النص والعمل به - 00:34:34

هذا لتحرير محل النزاع. اذا ما الذي اختلفوا فيه مما يسمى استصحابا؟ ان تستصحب حكم صحة البيع وبقاء عقد النكاح لعدم وجود
ما يغيره. اتفقنا على ان عقد النكاح صحيح - 00:35:00

واختلفنا في هذه الصورة هي فراق بصورة من صور الطلاق او الخلع بلفظ بهيئة ما اختلفنا فيها ولم نجد فيها نصا صريحا في ذلك
فيستصحب الفقيه ان الشرع صحة العقد ولم يرد ما يغيره فيستصحب ثبات الحكم وبقاءه - 00:35:20
في الزمن الثاني بناء على ثبوته في الزمن الاول هذا استصحاب محل خلاف. قال المصنف حجة مطلقة وقيل في الدفع دون الرفع.
وقيل بشرط الا يعارضه ظاهر مطلقة وقيل ظاهر غالب قيل مطلقا وقيل ذو سبب. تفاريق هذه الاقوال وتفصيلاتها تعود الى شيء واحد
- 00:35:40

استصحاب الدليل او استصحاب حكم المسألة التي دل الشرع على ثبوتها في الزمن الثاني بناء على ثبوتها في الزمن الاول قيل حجة
مطلقة. آ حجة مطلقة هذا الذي اشرت لك على ان الجمهور يرون - 00:36:04

هنا صحته دليلا ويستعملونه في الاستدلال ويراد بالجمهور هنا المالكية والشافعية قنابل وبعض الحنفية. فمن يبقى؟ يبقى بعض
الحنفية وان نسب في بعض كتب الاصول الى الحنفية عموما انه لا يحتاجون بالاستصحاب في هذه الصورة - 00:36:24
لكن ابن الهمام ابن الكمال ابن الهمام آ صحة النقل عن طائفة من الحنفية انهم يحتاجون بالاستصحاب كالجمهور المثال بعد قليل. بينما
ينسب الى المحققين من الحنفية كالدبوس ابي زيد وشمس الائمة السرخسي وفخر الاسلام البزدوي ان الاستصحاب حجة في الدفع
للرفع كما قال المصنف هنا - 00:36:48

قيل في الدفع دون الرفع وهذا محل ايهام ثاني في عبارة المصنف لما قال قال علماونا ثم قال وقيل يوهم قوله هنا وقيل انه ايضا
للشافعية قول وهو ليس لهم. بل هو لبعض محقق الحنفية من سميته لك كالبزدوي والسرخسي وآ ابي زيد - 00:37:14
كيف يقولون الاستصحاب حجة في الدفع وليس في الرفع؟ مثال ذلك اثبات حياة المفقود مفهود مفتض المدة التي اتفقنا على تقريرها
يحكم فيها بفقدده. طيب الاصل في المفقود حياته او موته - 00:37:34

اصله حياته طيب انا لما اتي الى مفقود منذ كذا مدة شهور او سنوات. اذا اقول ساستصحب حكم الاصل السابق. اصل الحكم السابق
فيه الحياة او الموت الحياة. فالاستصحاب هنا معناه ان تثبت في هذا الزمان حكم حياته بناء على - 00:37:52

ثبوته في الزمن السابق في هذه الصورة يتضح لك خلاف الحنفية مثلا او خلاف كبار محققيه من سميته لك يقولون حياة المفقود لو
كنت من ينادي كالجمهور بحجية الاستصحاب مطلقة سألي المفقود وقل الاصل فيه حياته. فارتب على ذلك ارثه - 00:38:17
وعدم الارث منه ليش ارثه باعتباره حيا وارثا وعدم الارث منه باعتباره لم يمت. وبالتالي كيف يورث منه؟ هذا مثال
يصلح حجة في دفع الارث عنه لا في اثبات - 00:38:41

في الارث له. تفريق الحنفي يأتي في مثل هذه الصورة. بخلاف ما لو قلت هو حجة مطلقة على كل المقصود في صورة في
الاستصحاب ما اشرت لك لما انتقل المصنف الى التفريع وقيل بشرط ان لا - 00:39:01

ظاهر مطلقا وقيل ظاهر غالب مطلق غير ظاهر غالب قيل مطلقا وقيل ذو سبب ماذا لو عارض هذا الاصل ظاهر وهذه احد المسائل

اللطيفة وكثيرة التفريع وبعض اصحاب كتب الاشباه والنظائر يجعلها اصلاً بذاتها وقاعدة ويخرج عليها تخریج لطیف - 00:39:18
الاسباب في الاشباه والنظائر وابن الوکیل. وآمّثل العلاء يأتون بقاعدة فيقولون اذا تعارض الاصل والظاهر او اصلان او تعارض ظاهرا.
صور لطيفة في غایة التأصیل البدیع التي يتفرع عنها تفريع فقهي ليس بالیسیر - 00:39:43
ما معنی ان يتعارض اصل وظاهر؟ بالمثال يتضح قال ليخرج بول وقع في ماء کثیر فوجد متغیرا. سورة المسألة فيما يتداوله
الاصوليون في شروحهم وكتبهم ان يقولوا في هذه القضية - 00:40:02
بالظبی في ماء بلغ قلتین. لیش نفترض صورة بول الظبی حیوان مأکول اللحم فبوله ظاهر وبالتالي فتغير الماء بهذا البول لا
ينجس. طیب ستقول بالظبی في ماء بلغ قلتین - 00:40:19
فتغير تغير الماء طیب لنفترض غير الظبی حیوان متفق على نجاسته بالحیوان محرم الاكل في ماء ماء کثیر. وانت تعرف ان الماء
الکثیر لا ينجس الا بتغير احد اوصافه. طیب يقولون بالحیوان في ماء بلغ قلتین فتغير. يحتمل التغير - 00:40:39
سبب البول ويحتمل بطول المکث ایهما هو الاصل وایهما هو الظاهر بال في ماء بلغ قلتین فالاصل ثم تغير فوجدناه متغیرا التغير هذا
يتزدّد بين احتمالین بسبب البول او بطول المکث - 00:41:05
فكيف تقول هنا ایهما هو الاصل وایهما هو الظاهر تغيره بالبول لانه هو هذا هو الظاهر والاصل طهارتة وانه ان تغير فليطول
المکث وتغير المکث ليس منجسا ممتاز. ان تغير عندي الماء في لونه - 00:41:34
فاما ان اقول تغير بطول مکثه وهذا بناء على الاصل اذا فالماء ظاهر او اقول تغير بسبب البول الذي وقع فيه وهذا هو الظاهر فعنده
يحكم بنجاسة الماء اذا اردت الاستصحاب هنا - 00:41:58
فان كنت من يرى في مذهبی الاحتجاج بالاستصحاب مطلقاً ماذا ستقول يقول الاصل ان الماء ظاهر ستقول لي لكن الحیوان قد بال
فيه. اقول لك استصحاب الاصل هو طهارتة وطالما تزدّد هنا الحكم بين اصل وظاهر فاستصحاب الاصل. هذا معنی من يستصحاب
الاصل مطلقاً - 00:42:17
قال المصنف وقيل بشرط الا يعارضه ظاهر ثم الذين قالوا لا يعارضه ظاهر يريدون استثناء مثل هذه الصورة. فمنهم من قال لا
يعارضه ظاهر مطلقاً ومنهم من قال لا يعارضه ظاهر غالب - 00:42:41
ومنهم من قال ذو سبب هذا كله للوصول الى مثل هذه الصورة الان هذه صورة الحیوان الذي بال في الماء هو تعارض هذا الاصل
بظاهر غالب. ایش يعني غالب يغلب على الظن نسبة هذا التغير اليه - 00:42:57
ولماذا ذو سبب؟ لانه لو لم يكن كذلك ما وقع هذا التزدّد في انتفاء او في في في تزدّد الحكم بين هذین اصل وظاهر طیب ممتاز من
يشرط في الاحتجاج بالاستصحاب الا يعارضه ظاهر. ماذا سيفعل في مثل هذه الصورة - 00:43:16
سيترك الاستصحاب فان قيل له المست من يحتج بالاستصحاب فيقول لا بشرط الا يعارضه ظاهر وقد عارضه هنا ظاهر. طیب
ساعود مرة اخرى اذا اصلنا الاصل مرة اخرى من جديد ایهما اقوى - 00:43:35
الاصل ام الظاهر لا لكل منها قوة الاصل في قدمه والظاهر في ظهوره قوة الاصل في قدمه انه الاصل طیب مهما كان الاصل قدیما
اذا اعترضه اصل اخر يقضی عليه ليس كذلك؟ النص يعارضه نسخ والعموم يعارضه - 00:43:50
تخصیص فهذا اصل وهذا اصل. لكن نتكلّم عن ظاهر يعني ليس فيه قوة اثبات الحكم كذلك الاصل. لكنه ظاهر هو قارئ على الاصل
عارض عليه ضعفه يأتي من هنا انه ليس اصلاً بل هو عارض وطارى. لكن قوته في ظهوره وفي نسبة هذا - 00:44:20
الحكم اليه لما؟ لقرب العهد به يعني ان تقول ان يحتمل تغير الماء بسبب طول مکثه فانت تعزو الى اصل متبعاد في الزمان وان تعزو
تغير الماء بسبب بول الحیوان فيه فانت عزوته الى اصل الى ظاهر قریب العهد. ولهذا قال رحمة الله تعالى - 00:44:40
واحتمل کون التغير به. قال وقيل ذو سبب ليخرج بول وقع في ماء کثیر فوجد متغیرا واحتمل کون التغير به. قال والحق هذا
ترجیح المصنف. سقوط الاصل. يعني ترجیح الظاهر. متنى - 00:45:04
ان قرب العهد ان قرب العهد بالظاهر قال واعتماده يعني اعتماد ماذا؟ الاصل ان بعد العهد بالظاهر. هذه موازنة لهذه الصورة وامثالها

ما ستجده في مسائل تمر بالفقه تتردد بين اصل وظاهر - 00:45:24

فإذا تردد بين اصل وظاهر يتحقق به. مثال رجل زنا بأمرأة والعياذ بالله. ثم تاب تاب وعقد عليها عقد نكاح شرعي صحيح ليصحح الخطأ ثم حدث حمل ويحتمل كونه من الجماع المحرم قبل العقد ويحتمل كونه من الجماع الحاصل بعد العقد - 00:45:44
الاحتمال تردد بين صورتين طيب الاصول ان يكون من ايهما طيب دعك من الاصول ما الظاهر طيب انت ستقول قبل الاجابة هنا سيتعدد معنا فرق المدة. فماذا لو حصل في في في معرفة مدة الحمل انه يفوق في ايامه زمن عقد النكاح فهنا لا محل الى عزو مثل هذا الحمل - 00:46:14

ما وقع بعد النكاح بل هو الى ما قبله في مثل هذا يرى الاصوليون ان الاصول اضافة الحادث الى اقرب اوقاته. فيعتبرون بمسألة قرب العهد او بعده. فإذا تردد امرين محتمل لكليهما يعني مثلا ان يكون بين السفاح والنكاح مدة وجيزه - 00:46:47
كاسبوع مثلا او عشرة ايام ثم حصل الحمل في مدة تحتمل الاثنين معا فالاصل ان اضافته الى اقرب الاوقات فيعتبرون قرب العهد مؤثرا. ولهذا قال المصنف رحمة الله تعالى سقوط الاصول ان قرب العهد واعتماده - 00:47:09
بعد طيب اعد هذا وما دل الشرع على ثبوته لوجود سببه وما في ثاني سطر وما دل الشرع على ثبوته لوجود سببه حجة مطلقة. قلت لك هذه صورة النزاع في الاستصحاب واما الصور - 00:47:26

السابقات فمحل اتفاق. وقيل في الدفع دون الرفع. وهذا المعنون الى كبار محقق الحنفية كالسرخسي والبزدوي وآآ الدبوسي. نعم.
وقيل بشرط الا يعارضه ظاهر مطلقا. وقيل ظاهر غالب قيل مطلقا وقيل ذو سبب يعني قيل الا يعارضه ظاهر غالب او ظاهر غالب ذو سبب ليخرج - 00:47:45

ليخرج بول لتخرج مثل هذه الصورة في هذا التفريع. بول وقع ليخرج بول وقع في ماء كثير فوجد متغير واحتمل كون التغير به.
والحق سقوط ترجيح المصنف والحق سقوط الاصول. نعم - 00:48:14
ان قرب العهد واعتماده ان بعد ولا يحتاج اذا من الاصوليين الشافعية من يرى ان الحكم للظاهر سواء كان غالبا او غير غالبا. والذي رجح المصنف ان الحكم ظاهر ان قرب العهد والحكم للاصل ان بعد العهد. نعم - 00:48:33
ولا يحتاج باستصحاب حال الاجماع في محل الخلاف. خلافا للمزنني والصيرفي وابن سريح والامدي هؤلاء من الشافعية ومن الحنابل من مر معكم في الروضة ابن حامد وابن شاقلة وكذا هو ترجيح ابن القيم رحم الله الجميع - 00:48:54
وصورة المسألة كما تعلمون رجل فقد الماء فصلى متيمما ثم رأى الماء اثناء صلاته يقول هؤلاء يمضي صلاته ويتمها. استصحابا لما؟
استصحابا لمن عقد الاجماع على صحة صلاته لما كان - 00:49:18

فأقدا للماء فيرون امضاء صلاته حتى بعد ما رأى الماء حتى يقوم دليل على خلافه. فهؤلاء ماذا صنعوا؟ استخدمو دليل الاستصحاب لكن في تحرير الصورة نرى ان هذا ليس استصحابا لحكم دل الشرع على ثبوته في الزمن الثاني بناء على ثبوته في الزمن الاول ليس كذلك - 00:49:38

بل هو استصحاب صحيح هو يريد اثبات حكم في الزمن الثاني بناء على ثبوته في الزمن الاول. لكنه يتقوى بالاجماع فيسحب اجماعا سابقا في صورة لاحقة. الاشكال هو ان الصورة اللاحقة محل خلاف. الاجماع على ماذا؟ على مشروعية - 00:50:00
التييم عند عدم الماء. الصورة الواقعية فيها النزاع موجود فيها الماء. فلهذا قالوا له استصحاب للاجماع في محل الخلاف نعم وسمى لك المزننية والصيرفي وابن سريح والامدي وانت عرفت ايضا الحنابلة من يرى ايضا الاحتياج بهذا النوع من - 00:50:20
نعم فعرف ان الاستصحاب ثبوت امر في الثاني لثبوته في الاول. لفقدان ما يصلح جيد هذا تعريف الاستصحاب تنطبق عليه الصور كلها استصحاب النص واستصحاب العموم واستصحاب الاجماع واستصحاب العدم - 00:50:40

اصحاب الحكم الشرعي الذي ثبت في الزمن الثاني بناء على ثبوته في الزمن الاول كله يتناوله هذا التعريف. ثبوت امر في الثاني اي ثالثي في الزمن الثاني قال لثبوته في الاول لفقدان ما يصلح للتغيير لعدم - 00:51:00
ما يغير الحكم الذي ثبت في الزمن الاول. نعم. اما ثبوته في الاول لثبوته في الثاني فمقلوب هذا تصحابة المقلوب بالعكس ان تثبت ان

الموجود الان في هذا الحكم هو الموجود سابقا فانت تثبت السابق بناء على ثبوت لاحق. لأن يقال المكيال الموجود بين ايديينا او المد

النبي - 00:51:20

المنسوب الى النبي عليه الصلاة والسلام هو الموجود بين ايديينا متوازيا جيلا بعد جيل يتناقل الناس استناده والاجازة فيه بالسند المتصل. كيف استصحاب مقلوب انت تستدل على وجود هذا المقدار في المد النبوى زمن النبي عليه الصلاة والسلام بناء على ماذا؟ على وجوده بين ايديينا اليوم - 00:51:50

انت تثبت حكما في الزمن الاول بناء على ثبوته في الزمن الثاني. قال اما ثبوته في الاول لثبوته في الثاني قلوب لماذا سمي مقلوبا؟ لانك تعكس معنى الاستصحاب السابق. نعم. وقد يقال فيه يعني في - 00:52:10

تقرير الاستصحاب المقلوب كيف يقرر كونه دليلا؟ نعم. لو لم يكن الثابت اليوم ثابت امس لكان غير ثابت هذا واضح؟ لو لم يكن الثابت اليوم ثابت امس لكان غير ثابت اليوم. لكنه اليوم ثابت. ثابت اذا - 00:52:30

ثابتة خالص. اذا هو الثابت في الزمن السابق. نعم. فيقتضي استصحاب امس بأنه الان غير ثابت وليس كذلك فدل على انه ثابت. تمام. طيب مسألة لا يطالب نافي بالدليل ان ادعى علما ضروريا والا فيطالبه به في الاصح. واحدة من صور الاستدلال الشهيرة التي - 00:52:50

يناقشونها هل يلزم النافي الدليل او لا يلزمه؟ يعني اذا جاء في دعواه ينفي حكما وليس يثبته او تردد المذاهب بين قولين احدهما يثبت شرطية شيء والثاني ينفيها. احدهما اه يثبت ركنية شيء في العقود ثانيا فيها - 00:53:20

احدهما يثبت حكما والثانية فيه. هل يلزم النافي الدليل؟ قبل قليل مرت بنا مسألة الاستدلال عدم الدليل على عدم الحكم وعرفت فيها الخلاف. الان يناقش اصل المسألة. هل النافي مطالب بالدليل؟ قال المصنف لا يطالب - 00:53:41

بالدليل ان ادعى علما ضروريا والا فيطالبه به في الاصح اشار الى نقطتين الاولى التفريق بين الحكم المنفي. ان كان ضروريا فلما حاجة الى اقامة دليل وان كان نظريا فيحتاج الى اقامة دليل والشيء الثاني الذي اشارت اليه العبارة هو الخل في المسألة بقول - 00:54:01

في الاصح. طيب ما معنى ان كان علما ضروريا؟ يعني لو ادعى في نفيه مسألة تستند الى توافر او الى امر محسوس فانا لا احتاج هنا ان اطالبه بدليل. لما يطالب النافي بالدليل ان ينفي ان ينفي - 00:54:28

اه مثلا وجود شيء من ثياب النبي صلى الله عليه وسلم او شعره او انيته بين ايديينا اليوم في المعاصر هذا نافي فيقال له اثبت. فاذا كان يستند في نفيه لامر محسوس. ويقول لست اجد شيئا من هذا - 00:54:48

يقول الاخر انا اجد هذه القطعة وازعم انها من ثيابه عليه الصلاة والسلام وان هذا حذاه وان هذه انيته وان هذا مشطه وان هذا شعره فلما يتزد احدهما بين اثبات ونفي. فالمطالب بالدليل هو المثبت وليس النافي. اذا كان النافي - 00:55:08

يستند الى امر معلوم بالضرورة كما قال المصنف. قال والا اذا ما كانت المسألة مما يعلم بالضرورة لا تستند الى حس ولا يثبتها التواتر فعليه اقامة الدليل. طيب ماذا يفعل؟ هل سيقول انا ادعى - 00:55:28

او ان المسألة التي تطالبونني فيها بالدليل هي مسألة مما تدل عليه الضرورة دعواه الضرورة هنا لا تسقط عن المطالبة الدليل يعني هو لا يقول هذا معلوم بالضرورة. لا يكفيه ان يقول هذا منفي ومعلوم نفيه بالضرورة. الا اذا اثبت عند - 00:55:48

جمعا له مستقر عندهم نفي هذه المسألة. كما قلت لك اما توافرا واما حسا. فاذا كان شيئا محسوسا ويدعى نفيه هل تطالب بدليل شخص يثبت لك ان اليوم ما نزل مطر بمكة - 00:56:08

يثبت لك انه حصل حريق في مكان كذا. يستند الى حس فلست بحاجة الى مطالبته بدليل. في نفيه لامر مدرك بالحس. او مستند الى توافر فهذا معلوم بالضرورة لا يطالب فيه باقامة الدليل. بخلاف ما لو كانت الدعوة نظرية تحتاج الى دليل - 00:56:21

قال في الاصح يشير الى خلاف الظاهريه فانهم لا يطالبون النافي بالدليل مطلقا ويررون ان المثبت هو الذي عليه الدليل وقوله ثالث يطالب الناس بالدليل في العقليات دون الشرعيات. ليش لا يطالب بالنفي في الشرعيات؟ قالوا - 00:56:41

ان الاصل عدم الدليل وبناء عليه عدم الحكم. فإذا وجد الدليل في الشرعيات فمثله لا يخفى. ولا يستطيع ان ينفي بلا دليل الاستدلال
الواردة في هذا انه لو اعفينا المستدل من الدليل في جانب النفي لما يعجز كل مدع ولو كانت دعواه اثباتا ان - 00:57:01
طوقها بالنفي ليس من الدليل وستنقلب المسائل من صيغ الالتبات الى النفي تخففا من الدليل وتحللا منه وهذا لا يصح. وقد قال الله
عز وجل في القرآن وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصاري. وهذا دعوة نفي. تلك اماناتهم. قال الله قل هاتوا برهانكم ان
كنتم صادقين - 00:57:25

فلا يصح اعفاء النافي من الدليل مطلقا وتفصيل المصنف الذي اورده هنا وسط بين النفاوة وبين المثبتين. نعم ويجب الاخذ باقل
المقوله وقد مر هذا من الاستدلال الاخذ باقل ما قيل. وقد مر اين مر؟ في مسائل الاجماع. لما ذكر هل القول - 00:57:48
اقل ما قيل صورة من صور الاجماع الصواب انها ليست اجماعا. هي القدر المتفق ومثال ذلك الاختلاف في دية فدية الذمة. قيل هو
كالمسلم نية كاملة. وقيل عن النصف وقيل على الثالث. فالقدر المشترك بين الثلاثة الاقوال هو الثالث - 00:58:14
فلماذا اتى بها ثانية هنا وقد مررت هناك؟ هناك اوردها على اعتبارها صورة زعم فيها الاجماع والمصنف اورد هناك على انها كذلك.
واوردها هنا على انها ان لم تكن اجماعا فهي استدلال. ليست نصا ولا - 00:58:37
اجماعا ولا قياسا فلما يأتي فقيه فيقول الاقوال ثلاثة وكل قول دليله المعتبر. وانا ارى الثالث لانه اقل ما قيل. هذا اي دليل هذا هو
الاستدلال بهذا النوع الذي يذكره الان هنا. نعم - 00:58:57

وهل يجب بالاخف او الاتقل فيه؟ او لا يجب شيء اقوال. طيب اذا اختلفت المسألة او المذاهب بين اقوال فيها مذهب ثقيل واخر
مخفف او وترددت الاقوال. هل من استدلال - 00:59:15

الاخذ بالاخف او عكسه الاخذ بالاخف بناء على ان البناء الشرعية على التيسير يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر عسر وما جعل
عليكم في الدين من حرج وامثال هذا او سيكون الاستبدال بالعكس الاخذ بالااقل الاتقل باعتبار ماذا - 00:59:35
زيادة في الثواب ها واحوط في ابراء الذمة من التكليف. واكثر ثوابا او لا يجب شيء لعدم الدليل او لا يجب شيء لعدم الدليل. ما هو؟
قال هل الاخذ بالاخف او الاتقل او لا يجب فيه شيء اقوال؟ ذكر الخلافة هنا - 00:59:55

وتركه المصنف رحمة الله من غير ترجيح. اشارة الى ان من الفقهاء من يرى عند اختلاف المذاهب ان من الترجح في الاستدلال الاخذ
بالاخف ومنهم من يرى الاتقل ومنهم من يتوقف لتكافؤ المأخذ ولا يرى وجها لشيء من ذلك - 01:00:18

فعلى الاخر لمجرد كونه خفيفا او لمجرد كونه غليظا او ثقيلا. والصواب انه يعمد في ذلك الى ما ترجح الاقوال التي تجري هنا في
المذاهب يا اخوة في المقارنة بين الاقوال تجري ايضا داخل المذهب الواحد في الروايات عند اصحاب المذهب. لما - 01:00:38
اتختلف روايات امام المذهب بين اقوال فانهم ما يقررونها هنا يعملون به هناك. فإذا اختلف المذاهب اختلف الروايات اختلف
الاحتمالات عارضة امارتها يعني ماذا لو ترددت لك الاقوال في مسألة ايجاب الكفارة مثلا في شيء من افعال النسك - 01:00:57
هل تجب فيه الكفارة في فعل من الافعال؟ ووجدت فيه قولا بایجاب الكفارة وثانيا بعده. فعلى ماذا ستأخذ وانت ترى في كل من
القولين اخذ بحظ من الدليل والنظر المعتبر - 01:01:18

فهذا قابل للنظر بين هذا وذاك وكلاهما له وجه حظ من النظر مسألة اختلفوا هل كان المصطفى صلى الله عليه وسلم متبعا قبل النبوة بشرع واختلف المثبت - 01:01:32

فقيل نوح وابراهيم وموسى وعيسى. وما ثبت انه شرع اقوال. والمختار الوقف تأصيلا وتفریعا. وبعد النبوة المنع. طيب هذه مسألة
نختم بها جلسة الليل ان شاء الله. هل كان النبي صلى الله عليه - 01:01:53

وسلم متبعا بشرع قبل النبوة وهل كان متبعا بشرع غير شريعته بعد النبوة هاتان صورتان للمسألة مدخلها كال التالي ما الذي كان عليه
نبينا صلى الله عليه وسلم قبل النبوة قبل ان يوحى اليه - 01:02:13
هل كان على ملة قومه اجب الجواب لا مطلقة لم يكن على دين قومه في الوثنية والكفر بالله جل جلاله وعلى ذلك تدل روايات
السيرة بل يقول الامام احمد من زعمه فقد قال قول سوء - 01:02:36

الذى يزعم انه عليه الصلاة والسلام عاش قبل النبوة على شيء من ملة قومه في الكفر والوثنية ولذلك ايضا يقول ابن عقيل رحمة الله ولم يكن على دين قومه قبلبعثة صلى الله عليه وسلم - [01:02:54](#)

طيب اذا لم يكن على وثنية ولا على شرك. كان يعبد الله. طيب السؤال كان يعبد الله على شريعة من عبادة الله عز وجل التي الهمها عليه الصلاة والسلام يدل على هذا كان يتحنث في حراء الليالي ذوات العدد هذا قبل - [01:03:09](#)

قبل ان يوحى اليه. اذا كان يعبد الله كان يطوف بالكعبة. عليه الصلاة والسلام. هذه الروايات وامثالها. بل الاوضح من هذا والاصلح لها كان قريش تقف ايام الحج بالمزدلفة ويقف عليه الصلاة والسلام بعرفة اذا كان يعبد الله كان يحج وكان يطوف وكان يتحنث في غار حراء الليالي ذوات العدد - [01:03:29](#)

السؤال هو هل كان متبعدا بشرع؟ يعني هل كان يعبد الله بموجب شريعةنبي؟ قيل نعم وقيل لا فمن قال لا قال ما كان يعبد الله بمقتضى شريعةنبي يعنيه بل كان يعبد الله بمقتضى الحنيفية التوجه الى الله - [01:03:54](#)

في صمديته وقيوميته وتفرده بالالوهية والربوبية وامثال هذه المعانى ومن قال بل كان يعبد الله بشريعة اختلفت الاقوال كما قال واختلف المثبت فقيل نوح وابراهيم وموسى وعيسى عليهم صلاة الله وسلامه. قال وما ثبت انه شرع يعني ايضا هذا قول انه ما كان يعبد بشريعة معينة - [01:04:14](#)

بكل ما ثبت انه شرع من غير تعين لاحد منهم واختار هذا كثير من الحنابلة اذا نعم كان يعبد الله ويتبعه لربه جل وعلا قبل النبوة. السؤال المهم ما ثمرة هذا - [01:04:41](#)

الجواب لا شيء هي مسألة تاريخية محضة يعني لا يبني عليها اي اثر. هل كان عليه الصلاة والسلام قبل النبوة قبل ان يوحى اليه؟ هل شيء من افعاله او اقواله اصلا محفوظ او مأثور - [01:04:57](#)

فان كان محفوظا او مأثورا واثر انه قبل النبوة فما الذي يبني عليه في شريعتنا؟ الجواب لا شيء. متى اصبح قوله حجة صلى الله عليه وسلم ولنا شريعة بعد الوحي واما قبله فلم يكن كذلك. طيب قال اقوال والمختار الوقف - [01:05:12](#)

تأصيلا وتفريعا اختار المصنف الوقف لعدم ترجح شيء من ذلك الوقف تأصيلا وتفريعا الوقف في تأصيل المسألة. فتوقف المصنف عن القول بأنه كان متبعدا بالشرع او ليس بشرع ثم ان ذهبت الى القول بأنه متبعد بشرعنبي من الانبياء فانه - [01:05:32](#)

يتوقف ايضا في التفريع اينبي كان حتى على اثبات انه كان متبعدا بالشرع فانه يتوقف في تحديد قول من اقواله. قال والمختار الوقف تأصيلا وتفريعا في اصل المسألة هل كان متبعدا او ليس متبعد؟ يتوقف - [01:05:58](#)

واذا كان متبعدا بشرع هل هو النبي فلان او فلان ايضا يتوقف؟ فكما توقف تأصيلا توقف تفريعا. السؤال ما موجب هذا توقف عدم الدليل يعني عدم وجود نص في المسألة يوضح هذا واضف اليه سببا اخر عدم جدواه وفقدان الثمرة المترتبة على هذا الوقف في هذا - [01:06:15](#)

ايضا مسلك طيب في اخر جملة قال وبعد النبوة المنع هذه الجملة من كلمتين هي محل الخلاء في الاصولي الكبير هل شرع من قبلنا شرع لنا او ليس كذلك قال المصنف في كلمتين وبعد النبوة المنع يعني وكونه صلى الله عليه وسلم متبعدا بعد النبوة - [01:06:40](#)

شرع من قبله فالمحترر عند المصنف المنع وهو محترر جل الشافعية على خلاف الجمهور فمالكية وحنفية وحنابلة وبعض الشافعية يرون ان شرع من قبلنا شرع لنا وقيد هذا بعض الشافعية امام الحرمين وكذلك من المالكية بن حاجب بما لم ينسخ - [01:07:05](#)

طيب السؤال آآ امثلة هذا قد مرت بكم في شرح سابق لما يطرأ به المثال في مثل قصة موسى عليه السلام مع شعيب لما قال اني اريد ان انكح احدى ابنتي هاتين على ان تأجرني ثمانى حجج فان انتمت عشرنا فمن عندك - [01:07:31](#)

هل يصح ان يكون الصداق منفعة وليس مالا فجعل الصدقة هنا على شيء مما ذكر في قصة اخوة يوسف عليه السلام قالوا نفقد صواع الملك من جاء به حمل بعيد وانا به زعيم في مسألة الجعالة واجرتها وان تكون مجهولا. العمل مجهول وتحديد الاجرة. فانت - [01:07:51](#)

تستدل هنا بشريعة موسى عليه السلام وهناك في شريعة يوسف عليه السلام ومثلا مسألة الاستئجار في الارضاع في قصة موسى

عليه السلام ايضا وامثال هذا وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن والسن بالسن الى اخر

الاية - 01:08:15

مسألة القصاص هذه ايضا جاءت في شريعة التوراة وربما يعود انحصر المسألة الى موضع يسير بين الشافعية من جهة وبين الجمهور بسبب ماذا بسبب ان ما ذكر من امثلة في القرآن يراد فيها الاستشهاد بكون شريعة من قبلنا شريعة لنا مشروطة بامرهم وهو -

01:08:35

الا يرد في شريعتنا ما يعارضها او يغير حكمها ويستبدلها. طيب اذا جاء في شريعتنا ما يخصنا من حكم خلافة ما حكى في شريعة من قبلنا فهذا لا خلاف فيه. بقى ماذا؟ بقى حكاية القرآن. لشريعة موسى او -

01:08:59

عيسي او شريعة يوسف او شريعة شعيب او شريعة زكريا او يحيى عليهم جميعا صلاة الله وسلامه. حكاية القرآن لمثل هذا هل هو تشريع لنا؟ يعني ان ينظر الفقيه فلا يجد دليلا صريحا لكن يجد اية قرآنية فيقول هذا دليل -

01:09:19

والحجۃ فيه انه شرع من قبلنا والاصل ان شرع من قبلنا شرع لنا. لو جئت للتحقيق تکاد تندم الامثلة التي تعتمد فيها على هذا الدليل بمعزل عن اي ادلة في شريعة الاسلام تعضد المسألة -

01:09:41

ولهذا يعني مثل ابن الحاجب وامام الحرمین اما يقولون انه ليس عليه الصلاة والسلام متبعد بشرع من قبلنا. فاذا قيل طيب وفي النص في الامثلة الفقهية التي نجد فيها موافقة الاسلام لما في شريعة التوراة السن بالسن والعين بالعين والانف بالانف. فيقولون هذه موافقة لا متابعة. يعني شريعتنا وافقت -

01:09:56

شريعة من قبلنا ولم نتابعهم فيها بمعنى ان الاسلام شرع لنا ما وافق في تشريعه شريعة من قبلنا وليس العكس هذا ختام ما اورده المصنف في مسائل الاستدلال يبقى لنا حکم المنافع والمضار في جلسة الغد ان شاء الله مع الاستحسان وقول الصحابي والالهام -

01:10:19

مسائل كتاب الاستدلال نمر عليها في مجلس الغد ان شاء الله والله اعلم. وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين اجمعين والحمد لله رب العالمين -

01:10:39